

Distr.: General
12 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون

البندان ٢٨ و ٤٠ (و) من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الدولية
الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في
أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

موجز

كانت التطورات السياسية أثناء الفترة قيد الاستعراض تميل إلى التركيز على إجراء الانتخابات، التي تُعتبر الخطوة الرسمية الأخيرة في عملية بون. وقد ثبت أن من المتعذر التغلب على بعض العقبات التي يحتمل أن تعرقل إجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية ومجلس النواب في البرلمان في أيلول/سبتمبر، والتي تم إبرازها في تقرير المورخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (A/58/742-S/2004/230)، ولا سيما صعوبة توزيع المقاعد البرلمانية فيما بين المقاطعات في حال عدم وجود بيانات مقنعة لتعداد السكان. ونتيجة لذلك، اتخذت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، بعد التشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية، وبالاستناد إلى معايير تقنية، قراراً بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر وتأجيل الانتخابات البرلمانية



حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتُعتبر التحديات هائلة لا من حيث هيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب، وإنما من حيث هيئة أدوات الحكم التي ستمكّن الهيئات المنتخبة المقبلة من ممارسة سلطتها بصورة فعالة. وتوفر الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي في مؤتمر برلين استراتيجية شاملة لدفع عملية السلام قدما. وحتى الآن لم يكن الوفاء بهذه الالتزامات منتظما.

ولا تزال الحالة الأمنية التي تزداد صعوبة تهدد المكاسب التي حققتها عملية بون. وشملت الحوادث أنشطة إرهابية فضلا عن أنشطة التنافس بين الفصائل والأنشطة الإجرامية. وقد أسفرت أعمال العنف هذه التي ظلت دون عقاب على ما يبدو، عن خسارة كبيرة في الأرواح بين الأفغان وعمال المساعدة الدولية بصورة متزايدة. كما أدت إلى إعاقة إنشاء مؤسسات وطنية مستدامة وإيصال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أنه يتعين التصدي بكل حزم للتطرف والتنافس بين الفصائل والاتجار غير المشروع بالمخدرات، لكي تسير عملية السلام قدما.

أولا - مقدمة

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وقراري الجمعية العامة ٥٨/٢٧ ألف وباء المؤرخين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهو يغطي الفترة الممتدة منذ تقديم التقرير السابق المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (A/58/742-S/2004/230) وحتى ١ آب/أغسطس. وخلال هذه الفترة، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية شفوية بتاريخ ٢٤ آذار/مارس (S/PV.4931)، و ٦ نيسان/أبريل (S/PV.4941)، و ٢٧ أيار/مايو (S/PV.4979)، و ١٨ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه (جرت الإحاطتان الأخيرتان في مشاورات مغلقة). والمسائل التي تمت تغطيتها في الإحاطات العلنية لن تتكرر في هذا التقرير، إلا بصورة موجزة.

ثانيا - تنفيذ اتفاق بون

ألف - مؤتمر برلين

٢ - أتاح مؤتمر برلين (من ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل)، الذي عُقد برعاية حكومات ألمانيا وأفغانستان واليابان، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز في عملية بون، وتحديد الطريق قدما. واتفق جميع المشاركين على التحديات الهامة التي تواجه تنفيذ عملية السلام؛ والخطوات التي يتعين اتخاذها أثناء العملية الانتخابية بغية كفالة سلامتها، وعلى الخطوط العريضة لخطة ما بعد الانتخابات، وضرورة إعادة تأكيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. وفي خطة العمل التي أقرها المؤتمر، وضعت حكومة أفغانستان برنامجا للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سيتعين تنفيذه لإنجاز انتقال البلد من الصراع إلى السلام والتنمية المستدامين.

٣ - ويُعتبر الدعم المالي المطلوب لكفالة الانتقال إلى ما بعد الصراع من الملامح التي لا غنى عنها لشراكة المجتمع الدولي مع أفغانستان. وفي مؤتمر برلين، قدمت حكومة أفغانستان تقريرا بعنوان "تأمين مستقبل أفغانستان" تضمن برنامجا طويل الأجل للاستثمارات العامة والإصلاح السياسي لتحقيق اعتماد أفغانستان على نفسها ماليا. وقدر التقرير أنه سيكون من الضروري توفير ٢٧,٥ بليون دولار على مدى سبع سنوات لرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠٠ دولار، وإحراز تقدم هام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، والقضاء تدريجيا على الاقتصاد القائم على المخدرات غير المشروعة. واستجاب المجتمع الدولي بسخاء بالإعلان عن التبرع بنحو ٨,٢ بليون دولار لإعمار أفغانستان في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧.

باء - تسجيل الناخبين

٤ - أسفرت عملية تسجيل الناخبين التي بدأت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تسجيل نحو ٨,٧ مليون ناخب من أصل عدد يُقدر بـ ٩,٨ ناخب ومنحهم بطاقات انتخابية حتى ٢٩ تموز/يوليه. وتشكل النساء نسبة تُقدر بحوالي ٤١ في المائة من الناخبين المسجلين.

٥ - وبدأت المرحلة الثانية من تسجيل الناخبين في موعدها المقرر في أيار/مايو ٢٠٠٤. وتشمل هذه المرحلة، على النحو المذكور في التقارير السابقة، التوسيع التدريجي للبرنامج من ثمانية مراكز إقليمية إلى جميع عواصم المقاطعات ومن هناك إلى مراكز المناطق. وتم توسيع نطاق عملية التسجيل في المرحلة الثانية، من ٢٠٠ فريق تقوم بالتسجيل في ٨٠ موقعا في المرحلة الأولى، إلى ٣ ٥٠٠ فريق في ٨٠٠ موقع في المرحلة الثانية. الأمر الذي استلزم ما يزيد عن ١٤ ٠٠٠ من موظفي التسجيل، كان نصفهم تقريبا من النساء. وخلافا للتوقعات الأولية، ازدادت مشاركة النساء عندما تم توسيع نطاق عملية تسجيل الناخبين خارج المراكز الحضرية الرئيسية. وفي نهاية المرحلة الأولى، بلغت نسبة الناخبات المسجلات ٢٩ في المائة؛ وارتفع ذلك الرقم إلى أكثر من ٤١ في المائة. ومع ذلك، هناك في المرحلة الثانية تفاوتات إقليمية هامة: ففي الجنوب تمثل المرأة نسبة لا تزيد عن ٢٠ في المائة من مجموع المسجلين. في حين زاد عدد النساء المسجلات في المرتفعات الوسطى عن الرجال.

٦ - كما تعتبر التفاوتات بين المناطق في إجمالي معدلات التسجيل من دواعي القلق. وفي بعض المناطق في الجنوب، أدى انعدام الأمن المزمّن إلى حرمان الناخبين المحتملين من فرصة التسجيل. وبينما تم إغلاق التسجيل في معظم المناطق في نهاية تموز/يوليه، قد تُمدد الأنشطة في بعض المناطق، التي حظيت حتى الآن بخدمة ناقصة من أفرقة التسجيل، لبضعة أسابيع. وهذا ما سيشهد اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة نشر قوات الأمن في تلك المناطق، من أجل تمكين أفرقة التسجيل من العمل. ومن الواضح، أنه سيكون من الضروري اتخاذ ترتيبات مماثلة لإجراء الانتخابات.

٧ - وتم مؤخرا إبرام مذكرتي تفاهم مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية (١٢ تموز/يوليه) وباكستان (٢٠ تموز/يوليه) لتسجيل الناخبين الموجودين خارج البلد للانتخابات الرئاسية. ومن الضروري إنجاز هذه العملية حاليا في إطار أمني مكثف جدا.

جيم - الانتخابات

٨ - في آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي أعقاب مشاورات واسعة النطاق، أعلنت الحكومة عن عزمها عن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت واحد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. أما انتخابات المجلس الأعلى، التي تستلزم مسبقا انتخاب المجالس الاستشارية في نحو ٤٠٠ منطقة، فقد أجلت حتى ربيع عام ٢٠٠٥.

٩ - وبعد شهرين من المناقشات، أصدرت الحكومة قانون الانتخابات في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، فكننت بذلك القواعد الانتخابية للفترة الانتقالية. وركزت المناقشات على رغبة الحكومة في كفالة إنشاء صلة مباشرة بين الناخبين وممثليهم في البرلمان، وجعل نظام الانتخابات أبسط ما يمكن بالنسبة للناخبين. واختارت الحكومة نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل والدوائر الانتخابية المتعددة المقاعد كأفضل طريقة للتوفيق بين هذه المتطلبات، نظرا لاستحالة إنشاء دوائر انتخابية ذات عضو واحد في هذا الوقت من الناحية السياسية. وتم استخدام نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل لانتخاب المندوبين لمجلسي اللويجيرا الطارئ واللويجيرا الدستوري. كما يكفل القانون وفقا لأحكام الدستور أن تشغل النساء وسطينا مقعدين في كل مقاطعة من المقاطعات، أو ٦٨ مقعدا من أصل ما مجموعه ٢٤٩ مقعدا في مجلس النواب.

١٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه تم توقيع المرسوم المتعلق بحدود المقاطعات، الذي عين حدود التقسيمات الإدارية لغرض الانتخابات، وذلك على النحو المطلوب بموجب قانون الانتخابات. وبموجب هذا المرسوم تم إنشاء مقاطعتين جديدتين (بنجشير ودايكوندي). كما يطلب القانون أن تقوم الحكومة بتقديم أرقام السكان لكل مقاطعة من المقاطعات بعد صدور المرسوم المتعلق بالحدود بثلاثين يوما وذلك بغية توزيع المقاعد في المجلس التشريعي. وقد تعذر الوفاء بالمطلب الأخير بسبب عدم توفر بيانات موثوقة ولما تتسم به أرقام السكان من حساسية سياسية عالية جدا. وقررت الحكومة في ١٠ تموز/يوليه أن تستند أرقام سكان المقاطعات إلى تعداد السكان لعام ١٩٧٩ وطلبت إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية اللازمة لاستكمال الأرقام والإشراف على إصدار النتائج النهائية.

١١ - ويتعين على الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، وفقا لقانون الانتخابات، أن تحدد موعد الانتخابات قبل ٩٠ يوما. وبينما ينص الدستور على ضرورة بذل كل جهد ممكن لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معا، اضطرت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات لمراعاة عدد من العوامل القانونية والتقنية التي تؤثر في المصادقية الأساسية للانتخابات، والانتخابات البرلمانية بوجه خاص، على النحو الذي سبق بيانه. ولا بد لإجراء الانتخابات البرلمانية قبل

شهر رمضان، الذي يبدأ في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٤، من إنجاز تسجيل المرشحين لمجلس النواب في البرلمان في نهاية تموز/يوليه في جميع المقاطعات الأربعة والثلاثين. بيد أنه يتعذر الشروع في تلك العملية قبل توفر أرقام السكان لجميع المقاطعات، الأمر الذي يُعتبر في نهاية المطاف مستحيلاً، على النحو المشار إليه أعلاه. واعتُبر أن إجراء الانتخابات أثناء شهر رمضان غير مستصوب بوجه عام، ويمكن أن يؤدي إجراؤها بعده مباشرة إلى حرمان الناخبين من حق التصويت نظراً لتعذر الوصول لأجزاء كبرى من البلد بسبب ظروف الشتاء. ونظرت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في إمكانية تأجيل كل من عمليتي الانتخابات إلى الربيع القادم وذلك من أجل الامتثال لما يفصله الدستور من إجراء الانتخابات في آن معاً. بيد أنها قررت عدم اللجوء إلى هذا الخيار، لأن مجلس اللويابجيرغا الطارئ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قام بانتخاب الرئيس وأقر تعيين مجلس الوزراء لفترة ولاية مدتها سنتان، ولأن تمديد تلك الولاية لفترة ١٠ أشهر أخرى ليس في صالح الاستقرار. ونتيجة لذلك، أعلنت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في ٩ تموز/يوليه عن الفصل بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وستجري الانتخابات الرئاسية يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وتجرى الانتخابات لكل من المجلسين الأدنى والأعلى للبرلمان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٢ - ويُعتبر توفير الأمن الكافي لإجراء الانتخابات الرئاسية أمراً أساسياً. وسيعمل خمسة آلاف موقع للاقتراع في آن معاً في جميع أنحاء البلد، مما يتطلب انتشاراً أمنياً يفوق ما كان مطلوباً أثناء تسجيل الناخبين بعدة أضعاف. ولا بد أن يتمكن مرشحو الرئاسة من القيام بحملاتهم الانتخابية بأمان في الشهر الذي يسبق الانتخابات. ويجري الاعتماد على هياكل التنسيق بين قوات الأمن المحلية والدولية المنشأة أثناء تسجيل الناخبين، ويجري تحسينها باستمرار. بيد أنه لكفالة هئية الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لا يزال تحقيق زيادة صافية في المساعدة الأمنية الدولية أمراً لا غنى عنه. ومن المهم أن تتوفر هذه المساعدة في أفغانستان وفي الوقت المناسب لحماية الحملة الانتخابية التي ستبدأ في مطلع أيلول/سبتمبر، وينبغي أن تظل إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

١٣ - وتم وفقاً للحدود الزمنية التي قررتها الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات (انظر المرفق)، إغلاق باب الترشيحات للانتخابات الرئاسية يوم ٢٦ تموز/يوليه بعد أن تقدم ٢٣ مرشحاً بطلبات للتنافس في عملية الاقتراع. وفيما يتعلق بقيام وزارة العدل بتسجيل الأحزاب السياسية، قامت الوزارة حتى الآن، بتسجيل ٣٠ حزباً سياسياً بصورة رسمية من أصل الأحزاب الـ ٦٢ التي تقدمت بطلبات. وكان من أصعب جوانب عملية التسجيل تنفيذ الحكم القانوني القاضي بحرمان التجمعات السياسية التي لها تنظيمات عسكرية غير رسمية أو

تُعتبر جزءاً من هذه التنظيمات من التسجيل. وكانت عملية التدقيق مرهقة على نحو تعذر تجنبه وصعبة من الناحية السياسية، وخاصة لأن بعض الشركاء الرئيسيين في الحكومة كانوا أنفسهم يترأسون تنظيمات عسكرية غير رسمية.

١٤ - وتفتقر أغلبية الأحزاب المسجلة إلى أبسط الموارد الأساسية اللازمة لإدارة أية حملة فعالة. وطلبت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى المانحين مساعدة هذه الأحزاب المسجلة، وقام بضع منظمات دولية بعقد حلقات عمل مع الأحزاب لتحقيق هذا الهدف.

حملة التحقق من الحقوق السياسية

١٥ - بناء على طلب حكومة أفغانستان، شرعت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ٢٠ حزيران/يونيه، بعملية مفتوحة للجميع لتقييم ممارسة الحقوق السياسية في جميع أنحاء أفغانستان، مع التركيز بوجه خاص على حرية التعبير والاجتماع وتشكيل الجمعيات والتنقل. وستؤدي هذه الممارسة إلى مساعدة السلطات الأفغانية على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بعملية الانتخابات، ولا سيما واجبها في النزاهة والولاية التي أنيطت بها لحماية الحقوق السياسية لكل من الناخبين والمرشحين على السواء وتعزيز ممارستهم لهذه الحقوق. وستصدر بانتظام تقارير علنية مشتركة تتضمن توصيات ترمي إلى المساعدة على تحسين الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٦ - وقُدِّم أول تقرير علني عن نتائج حملة التحقق إلى رئيس الجمهورية، وإلى المجتمع الدولي ووسائل الإعلام يوم ١٦ تموز/يوليه. ويصف هذا التقرير، الذي سُنِّش على نطاق واسع، وجود نمط في جميع أنحاء البلد من الرقابة الذاتية فيما بين التشكيلات السياسية، التي لا ترغب في معظم الأحيان في الاستفادة من الحريات الممنوحة بموجب الدستور الجديد مخافة تعرضها للانتقام. وهذا الخوف مُبرَّر في معظم الأحيان لأن السلطات المحلية غالباً ما تعتبر المنظمات والآراء السياسية شكلاً من أشكال التخريب التي يتعين احتواءها أو قمعها. وهناك ميزة ثانية للبيئة السياسية على الصعيد الوطني تتمثل في الافتقار إلى المعلومات والتفهم بشأن العملية الانتخابية، ولا سيما في المناطق الريفية. ومن الواضح أن الحاجة تمس إلى المزيد من التثقيف المدني لتزويد الناخبين بفهم كامل للعملية، من أجل تزويدهم بما يلزم لممارسة خياراتهم السياسي ممارسة كاملة. وهناك ميزة ثالثة تتمثل في الرقابة الصارمة التي تمارسها الفصائل المحلية على الإذاعة والتلفزيون الحكومي خارج كابول. وتختلف البيئة السياسية، فيما وراء هذه الملامح المشتركة، من مقاطعة إلى أخرى. وتُعتبر هذه البيئة تقييدية للغاية في

مقاطعات مثل زابل، الذي يؤدي فيها التطرف العنيف إلى جعل المشاركة الانتخابية مستحيلة تقريبا (بلغ تسجيل الناخبين، على سبيل المثال، نسبة لم تتجاوز ١٢ في المائة من العدد المقدر للناخبين في زابل). كما أن هناك ما يدعو إلى القلق البالغ في هرات حيث تُمنع حتى الأحزاب السياسية المسجلة لدى وزارة العدل من افتتاح مكاتب والتعبير عن نفسها. ومن المفهوم أن يُمارس التعبير السياسي بحذر. بيد أن العملية شهدت بعض التقدم. ففي الشمال، والشمال الشرقي والمرتفعات الوسطى، هناك ظهور تدريجي للحياة السياسية التعددية وبداية عملية من التنظيم السياسي، مع أن التعبير السياسي لا يزال يُمارس بحذر. وأخيرا، في كابول وبنغازي وخوست، هناك شعور بوجود قدر أكبر من حرية التعبير لدى الجماعات السياسية ووسائل الإعلام التي تعمل دون عائق نسبي. كما يتضمن التقرير عددا من التوصيات لمعالجة المشاكل التي تم التعرف عليها أثناء التحقيق. وستابع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان تنفيذ هذه التوصيات وتعد تقريرا ثانيا في منتصف آب/أغسطس.

دال - الحالة الأمنية العامة

١٧ - تتسم الحالة الأمنية في أفغانستان بالتقلب بعد أن تدهورت إلى حد خطير في بعض أنحاء البلد. وقد تكتثفت الهجمات على القوات الوطنية والدولية؛ وعلى موظفي الانتخابات وموظفي الحكومة وعمال المساعدة الإنسانية وعلى أماكن عملهم في جنوب أفغانستان. وفي الوقت نفسه، حدث تطور يدعو إلى القلق، يتمثل في وقوع العديد من أخطر أعمال العنف منذ بداية عملية بون في شمال وغرب البلد، في المناطق التي كانت تعتبر محدودة الخطورة. وينتمي أنصار هذا النشاط المزعزع للاستقرار إلى سلسلة من المصالح المعادية لعملية السلام، من العناصر المتطرفة (تنظيم القاعدة والطالبان، الذين تشمل أعدادهم متطرفين عبر الحدود)، إلى قوات الفصائل والمجرمين، بمن فيهم بعض الناشطين في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٨ - ولا تزال أعمال العنف توجه بصورة متزايدة إلى موظفي ومكاتب أمانة الانتخابات وموظفي الأمم المتحدة. وسقطت أول ضحية لأمانة الانتخابات في المنطقة الشرقية - حيث قتل أربع موظفات تسجيل أفغانيات في هجومي منفصلين بالقنابل على المركبات التي كن يسافرن فيها إلى مواقع التسجيل في مقاطعة نغارهار يومي ٢٦ حزيران/يونيه و ٨ تموز/يوليه. وفي الجنوب، نصب مهاجمون مجهولو الهوية يوم ٢٤ تموز/يوليه كمينا لأحد رؤساء الأفرقة التابعة للهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في مقاطعة أوروزغان وأحد زعماء القرى اللذين كانا يمتطيان دراجة نارية، وأطلقا عليهما النار فأردوهما قتيلين. وبعد ذلك

بأربعة أيام، انفجرت قنبلة في أحد مواقع تسجيل الناجحين، الكائن في أحد المساجد في مقاطعة غزني، مما أسفر عن مقتل اثنين من المواطنين أحدهما موظف في الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. كما أسفر الحادث عن إصابة سبعة أفغانين آخرين بجراح. وسبقت هذه الأحداث المأساوية عدة هجمات على موظفي الانتخابات وعلى موظفي الأمم المتحدة؛ ومن حسن الحظ، أنه لم تقع في هذه الحالة الأخيرة أي إصابات أو أضرار خطيرة.

١٩ - وحدث هجوم مديد في وضح النهار ضد قافلة انتخابية، تستقل مركبات موشحة بوضوح بشعار الأمم المتحدة ترافقها قافلة للشرطة، في الجنوب الشرقي من البلد يوم ٦ حزيران/يونيه - واستخدم المهاجمون أجهزة تفجير مرتجلة، وقنابل ذات دفع صاروخي وأسلحة خفيفة. وأطلقت قنابل ذات دفع صاروخي على قافلة لإزالة الألغام تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في المنطقتين الوسطى والجنوبية الشرقية يوم ١٢ حزيران/يونيه، وعلى مجمع تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مقاطعة قندهار الجنوبية يوم ١٨ حزيران/يونيه.

٢٠ - وتعرضت الفكرة القائلة بأن الشمال هو أكثر مناطق البلد أمنا إلى تقويض خطير من جراء سلسلة من أعمال العنف. فقد حدث هجوم وحشي أسفر عن مقتل ثمانية من عمال البناء الصينيين في مدينة جيلانوغير (مقاطعة باغلان) يوم ١٠ حزيران/يونيه؛ وبعد ذلك بحمسة أيام، وقع هجوم بأجهزة تفجير مرتجلة في قندوز أسفر عن مقتل أربعة من الأفغانين بمن فيهم سائق مركبة تابعة لفريق ألماني لتعمير المقاطعة كانت تمر عبر المنطقة، وانفجر جهاز تفجير مرتجل بالقرب من إحدى المركبات العائدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مقاطعة تخار يوم ١٠ حزيران/يونيه؛ وتم طوال تلك الفترة، وضع عدد هام من أجهزة التفجير المرتجلة على طول الطرق في الشمال الشرقي.

٢١ - وفي الغرب، نصب مسلحون يوم ٢ حزيران/يونيه كمينا لمركبة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود كانت تسير في مقاطعة بادغيس وأطلقا عليها النار من مسافة قريبة مما أدى إلى مقتل خمسة من موظفي المنظمة - ثلاثة موظفين دوليين (من بلجيكا وهولندا والنرويج) واثنين من الأفغان. وبعد ذلك بأربعة أيام أقيمت قنبلة خلال الليل على مجمع لإحدى المنظمات غير الحكومية في بادغيس، ولم يصب أحد بأذى لحسن الحظ.

٢٢ - وبالإضافة إلى هذه الهجمات، واجه شمال وغرب البلد مستوى من الاقتتال بين الفصائل لم يسبق له مثيل منذ سقوط الطالبان، وشهدت الجهود الرامية إلى إعادة النظام القيام بعدة عمليات انتشار طارئة للجيش الوطني الأفغاني. واندلع في بلدة هرات يوم ٢١ آذار/مارس قتال بين القوات الموالية للحاكم اسماعيل خان واللواء ظهير، على النحو الذي

أبلغ إلى مجلس الأمن يوم ٢٤ آذار/مارس (انظر S/PV.4931)، استخدمت فيه الأسلحة الثقيلة. وذكر أن عددا يتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ شخص قد قتلوا في الاصطدامات. بمن فيهم وزير الطيران في الحكومة المركزية وأحد أبناء الحاكم؛ وفي حين أن المشتركين في القتال يشككون في الوقائع التي أحاطت بالحادثة، فإن الصراع قد أسفر عن لجوء اللواء ظهير وقواته إلى مقاطعة بادغيس المجاورة. وفي اتفاق تم التفاوض عليه بين الحكومة المركزية والحاكم خان، تم نشر القوات إلى هرات للمساعدة على إعادة النظام. وتم اتهام مدير مختبرات هرات بالاشتراك في الحادثة وتم صرفه من الخدمة؛ بيد أن الحاكم منع خلفه الذي عينته الحكومة المركزية من الدخول إلى مكتبه. وفي ٤ تموز/يوليه، أقدم القادة المواليين للحاكم على نهب المكتب المؤقت لمدير المخابرات واعتدوا على موظفيه وأصابوا اثنين منهم بجراح خطيرة.

٢٣ - وفي مقاطعة فرياب، بلغت التوترات بين الفصائل ذروتها يوم ٨ نيسان/أبريل عندما قام حشد عنيف موالٍ للجامبيش على إجبار الحاكم وكبار المسؤولين في إدارته على مغادرة مكاتبهم واتهموهم بالانحياز إلى فصيل معارض. وأثناء الحادثة، قام عناصر من الفريق البريطاني لتعمير المقاطعات من مزار شريف بحماية الحاكم. وقامت الحكومة المركزية بنشر قوات تابعة للجيش الوطني الأفغاني إلى المنطقة لإعادة النظام. ومع ذلك، فقد قامت العناصر التابعة للفصائل بإحباط جهود الحكومة المركزية لتعيين حاكم جديد. وبالمثل، لا تزال عناصر الفصائل في سمانغان وساريبول بمنعون الحكام المعيّنين من تسليم مهام منصبهم.

٢٤ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، تم مرة أخرى نشر الجيش الوطني الأفغاني في أعقاب الاقتتال بين الفصائل، الذي استخدمت فيه الأسلحة الثقيلة، بين قائد الوحدة العسكرية الرئيسية في غور وأنصار حاكم المقاطعة. وقام وفد رئاسي، يدعمه وجود الجيش الوطني الأفغاني بالمساعدة على التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية، مما أسفر عن إجراء تغييرات في الوظائف الإدارية العليا في المقاطعة. كما حدثت أثناء الفترة المستعرضة اصطدامات متقطعة في فرح وبلخ وديكوندي.

٢٥ - وفي ظل هذه الخلفية من الشواغل الأمنية، قررت منظمة أطباء بلا حدود الانسحاب من أفغانستان بعد أكثر من عقدين من وجودها المستمر في البلد. ويبين هذا الأمر مقدار العمل الذي يتعين القيام به لاستعادة البيئة الأمنية التي تلائم توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية والإنمائية.

٢٦ - وبوجه عام، يبدو أنه في أعقاب نجاح الحاكم اسماعيل خان في التخلص من خصومه في هرات، استنتج بعض قادة الفصائل أن بالإمكان قلب الترتيبات الهشة لتقاسم السلطة فيما بين الفصائل التي لا تزال قائمة في العديد من مقاطعات الشمال منذ عام ٢٠٠٢.

بالوسائل العسكرية ودون عقاب. وهناك خطر يهدد بحدوث مزيد من زعزعة الاستقرار في مقاطعات أخرى في الشمال والشمال الشرقي حيث توجد ترتيبات مماثلة فيما بين الفصائل.

٢٧ - ولا بد من معالجة تدهور الحالة الأمنية بكل حزم. وهذا ما يقتضي زيادة القوات الدولية، من حيث العدد ونطاق المسؤوليات، وتعاون الدول المجاورة التام. ولذلك، فلن أرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخرا بزيادة قوام قواتها من أجل التركيز على تحسين الأمن، وآمل أن ينفذ ذلك قريبا.

هاء - الجيش الوطني الأفغاني

٢٨ - فيما يتعلق بنشر الجيش الوطني الأفغاني، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من فرنسا، تتألف الفيالق المركزية حاليا من خمس عشرة كتيبة في ثلاثة ألوية، يبلغ قوامها نحو ٨٠٠ ٩ جندي (من فيهم ١١٨ ضابط أركان) في مقابل قوامها المستهدف البالغ ٠٠٠ ٧٠ الذي سيتحقق بحلول عام ٢٠٠٩. ويقوم ٣٠٠٠ من المجندين بالتدريب حاليا. ويتواصل تنفيذ التدابير المتخذة لتحسين جودة المجندين وتخفيض معدلات الاستنفاد. ويجري حاليا تجنيد متطوعين جدد في مراكز متطوعي الجيش الوطني المنشأة حديثا والموجودة حاليا في عشرة مراكز إقليمية، مع التركيز على تدريب الأفغان على تجنيد المجندين. وتم حاليا تخفيض معدل الاستنفاد من ١٥ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ١,٣ في المائة شهريا حاليا.

واو - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٩ - لم يحرز نزع سلاح قوات الفصائل وتسريحها وإعادة إدماجها إلا نجاحا غير كاف. وتمثل الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر برلين في تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما لا يقل عن ٤٠ في المائة من القوام المعلن لقوات الميليشيات الأفغانية البالغ عددها ١٠٠ ٠٠٠، بالإضافة إلى جمع جميع الأسلحة الثقيلة تحت إشراف موثوق بحلول حزيران/يونيه، قبل الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٤.

٣٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه، بلغ عدد الرجال الذين قاموا بتسليم أسلحتهم وانضموا إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نحو ٢٤٥ ١٢، بالاستناد إلى أرقام وزارة الدفاع، بنسبة تزيد بقليل عن ١٢ في المائة من قوام قوات الميليشيات الأفغانية. بيد أنه بات من الواضح أن القوام الحقيقي للقوات، لدى القيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقودها اليابان، هو أقل من ١٠٠ ٠٠٠ بكثير وقد يبلغ ٦٠ ٠٠٠ أو أقل، وفي

كلتا الحالتين، تقارب النسبة المئوية الفعلية لما تحقق من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٢٠ في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة مختلف فيالق الجيش في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كانت غير متوازنة. فقد تم تسريح وحدات قوات الميليشيات الأفغانية في الجنوب الشرقي عمليا، وفي الجنوب، توقفت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عندما قُدر أن هناك حاجة إلى وجود حد أدنى من الجنود من وحدات قوات الميليشيات الأفغانية للقتال ضد الطالبان وتنظيم القاعدة. وكانت القوات الموالية لوزارة الدفاع من بين الفيالق والوحدات التي كانت مساهمتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - بالنسبة لقوامها - غير كافية، وتشمل هذه القوات فيلقين كبيرين من قوات الميليشيات الأفغانية، الفيلق الأوسط في كابول والفيلق في باروان؛ ولم ينضم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سوى خمسة في المائة من هذه الوحدات.

٣١ - ومن مجموع عدد الضباط والجنود السابقين الذين تم تسريحهم، شرع نحو ٣٨٠ ١٠ في عملية إدماجهم في المجالات التالية: ٤٠ في المائة في الزراعة؛ و ٣٩ في المائة في التدريب المهني كالنجارة أو الحدادة أو الخياطة؛ و ١٠ في المائة تقريبا في مجال إزالة الألغام؛ و ٦ في المائة في الأعمال التجارية الصغيرة؛ و ٥ في المائة في الشرطة الوطنية الأفغانية، والجيش الوطني الأفغاني وأفرقة التعاقد.

٣٢ - وتبرز أعمال القتال الأخيرة بين الفصائل المتحاربة والتي شملت استخدام الأسلحة الثقيلة (المشار إليها في الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤) الحاجة الماسة للتعجيل في عملية جمع هذه الأسلحة. فبعد بداية متأخرة، نجحت جزئيا عن عدم تعاون بعض كبار المسؤولين والقادة، تم أخيرا إنجاز دراسة استقصائية قام بها موظفو وزارة الدفاع بدعم من برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان، وأفرقة تعمير المقاطعات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في نهاية تموز/يوليه. وتم تسجيل ما مجموعه ٦٠٩٩ قطعة من الأسلحة الثقيلة اعتبر ٦٥٧ ١ منها قابلا للتشغيل، وصنف ٣٠٧١ قطعة باعتبارها قابلة للإصلاح و ٣٧١ ١ على أنها غير قابلة للاستعمال. وبدأت عملية الجمع في أربع مناطق - غارديز وكابول وشيرغان ومزار شريف - مما أسفر عن تسليم ما مجموعه ٤٦١ ١ من منظومات الأسلحة أو ما يزيد بقليل عن ٢٠ في المائة من الأعداد التي تم مسحها. ولا يزال يتعين حل مسألة حراسة أماكن الجمع. وهناك مشكلة إضافية يتعين أيضا معالجتها وتتمثل في وجود أعداد كبرى من الذخيرة، غير المخزنة أو المحروسة بشكل مناسب، في أنحاء عديدة من البلد.

زاي - الشرطة الوطنية الأفغانية

٣٣ - تعتبر حاجة أفغانستان إلى شرطة وطنية مدربة ومجهزة بمعدات مناسبة حاجة ماسة لبناء مقومات الدولة على المدى الطويل، ولا سيما في سياق إجراء الانتخابات المقبلة. وتعاني قوة الشرطة الحالية من نقص في الأفراد المدربين وفي المعدات، ومن ضعف هياكل القيادة والمراقبة. وقد تكثفت الجهود الرامية إلى تدريب قوة شرطة وطنية بفضل عملية مراكز التدريب الإقليمية الخمسة التي تغطي جميع أرجاء البلد، إضافة إلى كلية الشرطة التي تدعمها ألمانيا ومركز التدريب المركزي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، وكلاهما يوجد في كابل. وتلقى حتى الآن ما يقرب من ١٩ ٥٠٠ شرطي تدريباً يشمل دورة أساسية مدتها ثمانية أسابيع في مركز التدريب المركزي/مركز التدريب الإقليمي، ودورة مدتها أربعة أسابيع مخصصة لأفراد الشرطة الأميين، وبرنامجاً للإدماج الانتقالي لمدة أسبوعين خصص لقدامى أفراد الشرطة الذين لم يتلقوا أي تدريب نظامي في مجال الشرطة. ومن بين الأفراد المدربين، تلقى ما يقرب من ٤ ٠٠٠ فرد تدريباً لمدة سنة على الأقل في كلية الشرطة. ويرتقب بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ أن يبلغ القوام الإجمالي المستهدف لقوة الشرطة ٤٧ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية، و ١٢ ٥٠٠ فرد من شرطة الحدود، و ٢ ٥٠٠ فرد من شرطة الطرق الرئيسية.

٣٤ - ولم تنشأ بعد أي مرافق على صعيد المقاطعات أو المناطق من أجل توفير التدريب والتوجيه أثناء العمل للخريجين الجدد. وتعهدت فرق تعمير المقاطعات مؤخراً بتقديم المساعدة في حدود الموارد المتاحة وضمن منطقة عملياتها في دعم وتوجيه أفراد الشرطة. كما أنها تساعد في تمويل بناء بعض المكاتب الحكومية ومراكز الشرطة، وتعمل على تغطية النقص في السوقيات والمعدات الأساسية. ويبحث تقديم هذه المساعدة على التفاؤل، غير أنها لا يمكن أن تلي بحكم طبيعتها إلا جزءاً من الاحتياجات الإجمالية.

٣٥ - وتم من جديد تأكيد الدعم الدولي لأفغانستان وزيادته من خلال عقد مؤتمر الدوحة المعني بإعادة تشكيل هياكل الشرطة في أفغانستان في ١٨ و ١٩ أيار/مايو. إذ التقى في قطر ممثلو ٢٦ بلداً بدعوة من حكومات أفغانستان وألمانيا وقطر والأمم المتحدة، وأكدوا تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار من الموارد الدولية لبرامج الشرطة على مدى السنوات القليلة المقبلة.

٣٦ - وهناك حاجة فورية تتمثل في مد الصندوق الاستثماري للقانون والنظام في أفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بمبلغ يقدر بحوالي ١٤٨,٦ مليون دولار من التمويل الذي توفره الجهات المانحة، وذلك لتغطية تكاليف الأجور، والمعدات، والتطوير والإصلاح المؤسسيين لمراكز الشرطة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وسعياً إلى المساعدة على

تحسين مستوى دفع الأجور في حينها - إذ ليس من النادر أن يتأخر دفعها لمدة شهرين أو ثلاثة - يجري حاليا اختبار نظام لبطاقات تعريف "ذكية" في كابل.

حاء - إصلاح قطاع العدل

٣٧ - رغم أن وتيرة التقدم في هذا المجال لا تزال بطيئة، فقد اتخذت عدة مبادرات لإصلاح جهاز القضاء تمثلت فيما يلي: قيام لجنة الإصلاح القضائي بتنظيم برنامج تدريبي مدته سنة للمهنيين الشباب اختتم مؤخرا؛ ومواصلة المنظمة الدولية لتطوير القانون إجراء دورات تدريبية لصالح القضاة، والمدعين العامين، وموظفين من وزارة العدل من كابل والمقاطعات؛ وقيام إيطاليا، باعتبارها بلدا رائدا، بتنظيم برنامج تدريبي مدته ستة أسابيع لصالح ١٢٠ من المهنيين بشأن المدونة المؤقتة للإجراءات الجنائية، للقضاة، والمدعين العامين، ومحامي الدفاع، ورجال الشرطة. وشملت المبادرات الأخرى إنشاء إدارة لقضاء الأحداث تابعة لوزارة العدل؛ والشروع في مشروع رائد للمساعدة القضائية. وفي مجال الإصلاح القانوني، يجري حاليا وضع مشاريع قانون المؤسسات الإصلاحية، ومدونة الأحداث، ولوائح المدونة الجديدة للإجراءات الجنائية.

٣٨ - ونظرا لتضارب الأولويات الضريبية التي تواجهها الحكومة والمستوى الدعم المنخفض المقدم من الجهات المانحة لإصلاح نظام المؤسسات التأديبية، لم يتسن تحقيق سوى تقدم جد ضئيل في هذا المجال. فلا تزال قدرات الشرطة في المقاطعات على احتجاز المتهمين على نحو ملائم لدى الاعتقال تتسم بالضعف. وتظل هذه القيود قائمة على الرغم من إعادة هيكلة المرافق التأديبية الجارية في كابل والانتهاه من تحديد مركز احتجاز النساء في كابل.

٣٩ - ومما يعوق إحراز التقدم انعدام التنسيق بين مؤسسات قطاع العدل الرئيسية؛ واختراق مافيا المخدرات لمؤسسات الدولة على العديد من المستويات؛ وبطء وتيرة توسع المؤسسات الأمنية الوطنية الفعالة؛ وتدخّل السلطات المدنية والعسكرية في عملية إقامة العدل، فضلا عن الافتقار إلى الدعم المالي والتنسيق الكافيين لبرامج الإصلاح في قطاع الأمن.

طاء - أنشطة مكافحة المخدرات

٤٠ - شهدت أفغانستان عام ٢٠٠٣ محصولا من الأفيون يعد ثاني أكبر محصول (منذ عام ١٩٩٩) قدر بـ ٣ ٦٠٠ طن من الأفيون، يمثل ما يزيد عن ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون. ورغم الجهود المبذولة لمكافحة هذا التوجه، تدل جميع المؤشرات على أن عام ٢٠٠٤ سيشهد أيضا زيادة كبيرة في محصول الأفيون. وتهدد زراعة خشخاش الأفيون الواسعة الانتشار ومعالجته والاتجار به، علاوة عن المشاركة المتنامية للسلطات المدنية

والعسكرية والشرطة في تجارة المخدرات بأن تقترب أفغانستان من تحقيق أسوأ الافتراضات، ألا وهي أن تصير دولة ذات اقتصاد يسيطر عليه الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فالاتجار غير المشروع المتنامي بالمخدرات يهدد جهود التعمير وبناء مقومات الدولة في البلد، فضلا عن السلم والاستقرار في المنطقة على المدى الأطول. كما أنه ينال من الأنشطة التجارية المشروعة ومن جهود إرساء سيادة القانون، ويتسبب في تعزيز مطامح الفصائل والعناصر المعادية للحكومة. كما أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يعرقل تحقيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج على نحو فعلي، لأن الجهات المتورطة في اقتصاد المخدرات تقوم بإنشاء ورعاية الميليشيات الخاصة التي تحتاج إليها لتسيير أنشطة تجارة المخدرات التي تضطلع بها.

٤١ - وقد اتخذت وزارة الداخلية عددا من المبادرات لوضع حد لهذا النشاط الاقتصادي غير المشروع. فشنت الخلية المركزية لتخطيط عمليات استئصال المخدرات التابعة لهذه الوزارة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حملة لاستئصال خشخاش الأفيون في ١٦ مقاطعة من المقاطعات الرئيسية المنتجة للأفيون. وتشرف هذه الحملة التي يتولى تنفيذها حكام المقاطعات على أساس الاستئصال الموجه للخشخاش دون دفع تعويض على الانتهاء بالنسبة لعام ٢٠٠٤. وتشير التقارير الأولية أن هذه المبادرة ربما كانت عديمة الجدوى إلى حد كبير، نظرا لأنها لم تنفذ في غالب الأحيان وفقا لما استهدفته الحملة، أو لأنها طالت حقول خشخاش الأفيون غير السليمة أو ضعيفة الإنتاجية. وإضافة إلى الحملة التي تولى أمرها الحكام، شرعت القوة المركزية لاستئصال الخشخاش التي تتألف من ضباط من وزارة الداخلية في أيار/مايو ٢٠٠٤ في حملة استئصال ونجحت في استئصال مساحة تفوق ٦٠٠ هكتار من خشخاش الأفيون في مقاطعة وردك.

٤٢ - وتتواصل أنشطة المختبرات السرية لتحويل الأفيون إلى هيروين أو مورفين، كما يستمر تهريب هذه المواد المخدرة خارج حدود البلد. وما فتئت قوة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية، والتي أنشئت في كانون الثاني/يناير الماضي من أجل إجراء أنشطة حظر المخدرات، تعمل بنشاط على هدم المختبرات وضبط المواد الأفيونية. غير أنه نظرا لضخامة هذه المشكلة، من الضروري توفر إرادة أقوى وتكليف أعداد من موظفي الإنفاذ أكبر مما هي عليه حاليا للقيام بهذه المهام حتى يخلف ذلك أثرا هاما على صعيد حظر المخدرات غير المشروعة.

٤٣ - كما اتخذت خطوات من أجل تحسين مستوى التنسيق بين مختلف المبادرات المتخذة في مجالي الاستئصال والحظر. إذ أنشئ في أيار/مايو فريق توجيهي لمكافحة المخدرات، يرأسه

مستشار الأمن الوطني وتتولى إدارته المديرية الحكومية لمكافحة المخدرات، بمساعدة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعملا بالإعلان المتعلق بعلاقات حسن الجوار الموقع عليه خلال مؤتمر برلين ضمن إطار إعلان كابول بشأن مكافحة المخدرات، عقدت أفغانستان وبلدان الجوار الستة اجتماعا في ٣٠ حزيران/يونيه لمناقشة الدعم العملي الذي يمكن أن تقدمه هذه البلدان من أجل تنفيذ الإعلان الذي نص في جملة أمور على تعزيز التعاون بين أفغانستان وبلدان الجوار على مكافحة المخدرات وإقامة حزام أمني يطوق أفغانستان للمساعدة في جهود الحظر. وتم الاتفاق على متابعة تنفيذ هذه المبادرة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ياء - القوة الدولية للمساعدة الأمنية - بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي

٤٤ - كررت حكومة أفغانستان في إعلان برلين، طلب المشاركين في مؤتمر بون بانتشار قوات دولية في أفغانستان إلى أن تكتسب قوات الأمن الأفغانية قواما وقدرة تشغيلية كافيين. وقد قمت مع ممثلي الخاصين المتعاقبين في أفغانستان بالدعوة، منذ محادثات بون مرارا، وتكرارا وبصورة حثيثة إلى توفير مزيد من القوات الدولية، إضافة إلى فرق تعمير المقاطعات، اقتناعا منا بأن وجود هذه القوات يشكل الحد الفاصل بين نجاح عملية السلام في أفغانستان وفشلها. وبذلك، كان إعلان مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في إسطنبول في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه عن اعتزام المنظمة على ألا يقتصر دورها على قيادة أربعة فرق جديدة لتعمير المقاطعات فحسب، بل ونشر قوات إضافية لدعم الانتخابات المقبلة جديرا بالترحيب. وآمل أن يكون انتشار هذه القوات الإضافية في أفغانستان ملائما من حيث عددها ومجال مسؤولياتها.

٤٥ - وستتيح القرارات التي اتخذها الحلف في إسطنبول إتمام المرحلة الأولى من توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تشمل، إضافة إلى فريقها لتعمير المقاطعات في قندز، قيادة فرق تعمير المقاطعات الإقليمية الموجودة في مزار شريف وميمنة، وإنشاء فرق أخرى في فيزأباد وبغلان. كما قرر الحلف إقامة قاعدة للدعم الأمامي في مزار شريف؛ وقواعد مؤقتة تابعة في ساري بول، وسمانغان، وشيرغان؛ وقوة للتدخل السريع واحتياطي تشغيلي إضافي بحجم كتيبة؛ وخمس سرايا مشاة من نحو ١٠٠ جندي تقريبا من أجل دعم كل فريق من فرق تعمير المقاطعات.

٤٦ - وستؤدي هذه القوات الإضافية دورا حيويا في دعم القدرة على توفير الدعم الأمني المباشر ودعم جهود فرق تعمير المقاطعات في العملية الانتخابية. وقد بدا واضحا فعلا في الشهور الأخيرة أن فرق تعمير المقاطعات والجيش الوطني الأفغاني لا تكفي لتلبية

الاحتياجات الأمنية الناجمة عن العملية الانتخابية. ولذلك نأمل أن يتمكن الحلف من نشر قوات إضافية قبل الحملة الانتخابية التي ستبدأ في أوائل أيلول/سبتمبر. ولا نزال نرحب مع التقدير بالعمل الذي يضطلع به حاليا الحلف والقائمون على التخطيط في التحالف في مجال تحديد طبيعة المساعدة الأمنية التي ستوفر للانتخابات، والتي ستساعد الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في تخطيطها لإجراء الاقتراع.

كاف - حالة حقوق الإنسان

٤٧ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مبعثا للقلق البالغ. إذ أن القادة يتصرفون في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية دون حسيب، وتعتبرهم العديد من الأوساط مسؤولين عن نطاق واسع من الأنشطة القمعية. ويشكل دور السلطات المحلية في ارتكاب الانتهاكات مبعثا للقلق بشكل خاص، لأن تورطها في أعمال الترويع والابتزاز والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والاحتلال القسري يعزز الشعور بشيوع الإفلات من العقاب ويؤثر سلبا على آراء الناس عن الحكومة المركزية. ومما يزيد المشكل تعقيدا إعادة تعيين أشخاص ثبت انتهاكهم لحقوق الإنسان في مناصب حكومية.

٤٨ - ونفذت أول حكم بالإعدام في مرحلة ما بعد نظام طالبان في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: عندما حكم على قائد عسكري من بغرام، بالإعدام في آذار/مارس ٢٠٠٣ بعد أن حوكم وأدين بقتل ٢٠ شخصا ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وحث مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا على تعليق عقوبة الإعدام هذه وسن وقف اختياري لهذه العقوبة إلى أن يتسنى احترام المعايير الأساسية لفرض عقوبة الإعدام. وشددت الحكومة على أن تنفيذ الإعدام جاء نتيجة لخطورة الجرائم المرتكبة.

٤٩ - ووفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/٢٠٠٣، قمت في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بتعيين شريف بسيوي خبيرا مستقلا معنيا بشؤون حقوق الإنسان في أفغانستان. وهو يعمل مع الحكومة، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وضع برنامج للخدمات الاستشارية لكفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها على الوجه الأكمل، والمساعدة على منع انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق السعي إلى الحصول على معلومات عن الانتهاكات، وتلقيها، والإبلاغ عنها.

٥٠ - ويتواصل احتجاز النساء لارتكابهن جرائم ضد الأعراف الاجتماعية؛ إذ غالبا ما يستتبع فرار النساء تفاديا للزواج بالإكراه أو للزواج المرتب ارتكاب "جرائم إنقاذ

الشرف“ وتوجيه تهديدات بالقتل. وقد حدا عدم وجود نظم الدعم القانوني والاجتماعي بالعديد من النساء إلى الوقوع في شرك أوضاع تعسفية يحاولن أحيانا الإفلات منها باتخاذ تدابير حاسمة، بما فيها الانتحار والتضحية بالنفس.

٥١ - كما تتزايد حالات اختطاف الأطفال. وصارت بعض الأسر في إقليمي هيلماند وقندهار وغيرهما تمتنع عن إرسال أطفالها إلى المدرسة خوفا من اختطافهم. وتشير الدلائل على أن الأطفال المختطفين يتم الاتجار بهم لأغراض جنسية أو لأغراض السخرة. وتقوم الحكومة بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بالتركيز على هذا المشكل، ووضعت مؤخرا خطة وطنية للعمل على مكافحة الاتجار بالأطفال.

٥٢ - ولا تزال الشكاوى المقدمة بسبب الإحلاء بالإكراه واحتلال الأراضي غير القانوني شائعة في جميع أرجاء البلاد. وما فتئت الجهود التي تبذلها المحاكم من أجل معالجة هذه القضايا تفشل عموما، لارتباط مرتكبي هذه الأفعال بشخصيات تتمتع بنفوذ كبير داخل الحكومة. وقام الرئيس حامد قرضاي بتعيين لجنة برئاسة نائب الرئيس كريم خليلي للتحقيق في هذا الأمر. غير أن اللجنة أقرت بأن استشرء الفساد في البلديات قد أعاقها من أداء مهامها بفعالية. وتحاول هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل، وغيرهما من الوكالات الدولية تقديم المساعدة إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى حل هذه المشكلة.

لام - الإنعاش والإصلاح والتعمير

٥٣ - أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في الوفاء بعدد من الالتزامات الواردة في خطة العمل التي أقرت في مؤتمر برلين. ففي مجالي الإدارة العامة والإدارة الضريبية، وفي بعض جوانب تنمية القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم تحقيق النقاط المرجعية المحددة لها أو سيتم تحقيقها قريبا، إذا استمر التقدم على الوتيرة التي يسير بها. ويبرهن هذا النجاح على أن بوسع الالتزام السياسي الجدي على الصعيد الداخلي والدعم الدولي الفعال والمنسق تذليل بعض العقبات الوعرة التي تواجه الإصلاح والتي نجمت عن عقود من الحرب.

٥٤ - غير أن وتيرة التقدم كانت أبطأ في ميادين سيادة القانون، وإدارة الأراضي، ونزع السلاح - وخاصة - مكافحة المخدرات. ويبدو عدم التقدم هذا، ولا عجب في ذلك، أكثر وضوحا حينما تتصدى عملية الإصلاح إلى العناصر الفاعلة والشبكات غير النظامية المحصنة التي تجد مصلحتها في دولة ضعيفة البنيان وغير قادرة على استعمال القوة أو فرض قوانين رسمية في جميع أرجاء البلد. وتفترض عملية بناء مقومات الدولة الواردة في اتفاق بون (انظر S/2001/1154)، وفي الآونة الأخيرة، في خطة العمل الحكومية أن تتمكن المؤسسات النظامية

للدولة من فرض سيطرتها تدريجياً على العناصر والشبكات غير النظامية التي وسمت طابع السلطة في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة. وسوف تتحقق هذه السيطرة من خلال تعزيز شرعية الحكومة وفعالية أجهزتها ومؤسساتها، مثل الشرطة والمحاكم والقوات المسلحة. غير أن شبكات العناصر الفاعلة غير النظامية هذه التي اغتنت من إيرادات الاقتصاد غير القانوني - ولا سيما من الاتجار بالمخدرات، وفرض الأتاوى غير القانونية، والاستيلاء على الأراضي - تقاوم عملية الإصلاح. وفي مواجهة هذه المقاومة، سيتعين على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم المؤسسات المكرسة لإنفاذ القوانين، وسيادة القانون والمساءلة، باعتبار ذلك أداة أساسية في مكافحة الفساد.

٥٥ - وبعد مؤتمر برلين بفترة وجيزة، عقد في كابل اجتماع ثانٍ لمنتدى التنمية في أفغانستان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل حضره حوالي ٤٠ وفداً. وأعلن الرئيس قرطاي عن مجموعة من البرامج الوطنية الجديدة ذات الأولوية، وتعهد بإصلاح الهيكل الوزاري إصلاحاً شاملاً. وقد يسرت هذه المناقشات وضع الصيغة النهائية لميزانية التنمية التي اعتمدها الحكومة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبلغ مجموع النفقات المقررة للتنمية ٤,٥ بليون دولار؛ وتم فعلاً تحديد مصادر ما قيمته ٣,٧ بليون دولار من هذه النفقات. وتنقسم الميزانية إلى ميزانية أساسية للتنمية وميزانية خارجية للتنمية. وجزء الميزانية الأساسية ممول بالكامل. وستزيد النفقات التشغيلية من ٤٥٨ مليون دولار في السنة الماضية إلى ٦٠٩ مليون دولار. وستزيد نفقات التنمية المصروفة من الخزانة من أقل من ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من بليون دولار في عام ٢٠٠٥. وسيخصص معظم نفقات التنمية هذه للبرامج الوطنية ذات الأولوية.

٥٦ - ولا يزال المرسوم المتعلق بأولويات الإصلاح وإعادة الهيكلة الوسيلة الرئيسية لإصلاح أكثر الوظائف الحكومية حساسية ولتحديثها. ومن بين التدابير الحاسمة لهذا المرسوم، التي تساعد على تنفيذ إصلاح النظام البيروقراطي، تدبير يتيح للوزارات وغيرها من الكيانات الحكومية وضع موظفيها الرئيسيين في إطار جدول مراتب أعلى لمدة محددة. وتتمثل الخطوة التالية في توسيع نطاق العملية لتشمل حكومات المقاطعات.

٥٧ - كما شرعت الحكومة في العمل بإطار عمل متكامل لبناء القدرات على المدى القصير، الذي سيتيح للموظفين المدنيين الرئيسيين الاستفادة من أجور مماثلة للأجور المدفوعة للموظفين الأفغان في المنظمات غير الحكومية، مما يمكن الحكومة من التنافس على نحو فعال من أجل توظيف أكثر الموظفين كفاءة. ووضعت الحكومة أيضاً آلية يمكن بواسطتها توظيف الأفغان المؤهلين تأهيلاً ممتازاً كمستشارين على المدى الطويل. كما أن الحكومة تستطيع،

من خلال الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان، توظيف مساعدين تقنيين دوليين من أجل إجراء دراسات تقنية ودراسات التصميم والجدوى على المدى القصير. وسيتم تنفيذ هذه المبادرات التصدي من جديد للعديد من القيود المفروضة على القدرات داخل الحكومة على امتداد السنتين المقبلتين.

٥٨ - وشرعت الحكومة في وضع إطار عمل قانوني لكفالة مساءلة الموظفين المدنيين عن تنفيذ مهامهم. وينص قانون المالية العامة وإدارة النفقات المقترح على فرض عقوبات محددة على أي موظف مدني يستغل منصبه لتحقيق ربح مادي أو يسيء استعماله على نحو آخر. ويتوقع أن يتضمن قانون المشتريات المقترح أحكاماً مماثلة. وسيتضمن مشروع قانون الخدمة المدنية مدونة لقواعد السلوك تحدد القواعد الخاصة بحالات تضارب المصالح وغيرها من القواعد الرامية إلى زيادة مستوى المساءلة والشفافية. وعينت الحكومة كذلك مفوضاً جديداً لشؤون مكافحة الفساد. غير أن إصلاح مكتب المراجع العام للحسابات ومكتب وزير العدل يتطلب دعماً أكبر حتى يصير عمل هذين المكتبين متسماً بالفعالية.

٥٩ - ويواصل برنامج التضامن الوطني - وهو أحد البرامج الوطنية ذات الأولوية - إحراز تقدم. فقد تم انتخاب أكثر من ٣٠٠ ٤ مجلساً من مجالس تنمية المجتمعات المحلية بالاقتراع السري، وصرفت لها هبة إجمالية قدرها ١٢ مليون دولار. وتواجه بعض المنظمات غير الحكومية المنفذة قيوداً أمنية عسيرة، مما يخفض من سرعة تنفيذ مشاريع برامج التضامن الوطني.

٦٠ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، عقد في بشكيك مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة موظفين حكوميين وقادة الأعمال التجارية من المنطقة. وناقش المشاركون موضوع المبادرات المتعلقة بمساعدة القطاعين العام والخاص، وسبل مساهمة المنطقة في النمو الاقتصادي لأفغانستان، مع التركيز بوجه خاص على جهود الحد من الحواجز التجارية، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، ومعالجة مواطن الاختناق على الحدود. وشدد الإعلان الذي اعتمده المؤتمر على أهمية التعاون الإقليمي في إنعاش أفغانستان وفي استقرار المنطقة. كما حث كذلك الجهات المانحة على تقديم الدعم، ولا سيما من أجل تنمية القطاع الخاص من خلال إنشاء صندوق ضمان الصادرات والاستثمارات.

٦١ - واستضافت حكومة أفغانستان في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في كابل المؤتمر الإقليمي الثاني للتجارة والاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي. وحضر هذه

المؤتمر ١٠٠٠ مشارك، منهم مسؤولون ومندوبون على مستوى رفيع. وأحاط المؤتمر علما بإمكانيات الاستثمار والتجارة المستدامين التي تتوفر عليها أفغانستان.

ميم - عودة اللاجئين

٦٢ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحلول ٢٠ أيار/مايو بتيسير عودة ٤٢٦ ١٥٦ لاجئ إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٤. منهم ٤٠٤ ١١٦ من العائدين أتوا من باكستان، و ٨٩٧ ٣٩ من جمهورية إيران الإسلامية. ومنذ بدء العملية في آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت المساعدة لما مجموعه ١٢٧ ٤٣٢ ٢ من الأفراد (٤٧٦ ٤٢٩ أسرة) من أجل العودة إلى أفغانستان، منهم ٨٦ ٠ ٩٩٠ ١ من الأفراد أتوا من باكستان، و ٣١٠ ٤٣١ من الأفراد أتوا من جمهورية إيران الإسلامية. وعاد عدد إضافي من الأفغانين بلغ ١٢٨ ٢٧٤ فردا بصورة تلقائية من جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ٢٠٠٢. وتزايد عدد العائدين من باكستان عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. كما ينبغي مراعاة أن عملية تيسير العودة من باكستان لم تستأنف إلا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد أن توقفت مؤقتا نظرا لشواغل أمنية. ومن بين العائدين من باكستان عام ٢٠٠٤، عاد ٢٥ في المائة تقريبا من المخيمات، فيما عاد ٧٥ في المائة تقريبا من مناطق حضرية. وتقدر الحكومة أن ما لا يقل عن ٢,٥ مليون إلى ٣ ملايين من الأفغانين لا يزالون خارج البلد، إضافة إلى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يقيمون في جنوب وغرب البلد.

نون - إزالة الألغام

٦٣ - لا تزال مشكلة الألغام والتلوث بالذخائر غير المنفجرة من الشواغل الأساسية. ويبلغ عدد الضحايا حاليا ما يقرب من ١٠٠ من الأفراد شهريا؛ منهم ما يزيد عن ٣٠ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، و ١٠ في المائة من النساء والفتيات. وتبلغ مساحة الأراضي الملوثة في أفغانستان حوالي ١,٣ بليون متر مربع، أو ما يعادل ٥٠ مترا مربعا لكل أفغاني من الرجال والنساء والأطفال. وقد قام برنامج العمل المتعلق بالألغام في أفغانستان حتى الوقت الراهن بتطهير ما يزيد عن ٣٠٠ كيلومتر مربع من حقول الألغام التي تشكل أولوية ملحة، و ٥٢٢ كيلومتر مربع من الأراضي كانت مسرحا للقتال في الماضي، وتوفير التدريب للتوعية بخطر الألغام لما يقرب من ١٠,٦ ملايين أفغاني، وتدريب أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مدرس وبتزويدهم بمواد التدريس في مجال التوعية بخطر الألغام.

سين - دعم البعثة

٦٤ - يشكل تقديم الرعاية الطبية حاليا أعلى الأولويات في مجال دعم البعثة. فقد زاد عدد الأطباء في عيادة كابل التابعة لمركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان من طبيبين إلى خمسة (منهم جراح وأخصائي في الأشعة)، والتحق بها كذلك طبيب أسنان وأخصائي مختبرات. ويجري حاليا في كل مكتب من المكاتب الإقليمية الموجودة خارج كابل، توظيف طبيب أفغاني وطلب شراء المعدات الطبية، وإنجاز بناء عيادة.

٦٥ - ووضعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طائرتها تحت إدارة مشتركة للعمليات الجوية، ولا سيما من أجل الاضطلاع بعمليات الإجلاء الطبي. واستعملت طائرات الهليكوبتر فعلا من أجل تقديم الدعم الطبي في غرديز وجلال آباد وقندز وبانجاو. ويجري حاليا اقتناء مركبة مصفحة لكل منطقة، وسيتم نشرها لدى وصولها، ليصل بذلك عدد المركبات التي يتألف منها أسطول البعثة إلى ١٢ مركبة. ويجري تجهيز المركبات المستعملة في الاضطلاع بالمهام على الطرق بأغطية واقية من القذائف.

٦٦ - ويبدو من الواضح، في الظروف الراهنة، أنه يتعين اتخاذ تدابير أمنية إضافية فورا، تشمل فيما تشمل توفير العتاد الجوي وأفراد الأمن. ويجري وضع الصيغة النهائية لتقييم الاحتياجات الذي قد تستدعي نتائجه طلب اعتمادات تكميلية.

ثالثا - الملاحظات

٦٧ - ما من شك في أن تسجيل الناخبين لانتخابات عام ٢٠٠٤ كان أكثر جانب من جوانب عملية بون لفتا للنظر، أثناء الفترة قيد الاستعراض بتسجيل نحو ٧٧٢ ٦٥٩ ٨ ناخبا في ٢٨ تموز/يوليه، منهم ٤١ في المائة من النساء، تبدي العملية زخما قويا وتوفر ردا واضحا على الجهود الذي بذلها الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى لحرف الانتخابات عن مسارها واستبعاد المرأة من الحياة العامة. إذ أنه لا تزال هناك مشاكل في عملية التسجيل، في أنحاء من الجنوب والجنوب الشرقي حيث يعمل انعدام الأمن الذي يتسبب به عنف المتطرفين كرادع للناخبين وعمال الانتخابات على حد سواء. وستبذل جهود شاقة في الأسابيع القادمة للتغلب على هذه الحالة وكفالة جعل التسجيل متوازنا إلى أقصى حد ممكن بين مختلف مقاطعات أفغانستان. وإذا ما تمت معالجة هذه المسائل بنجاح، فستكون قائمة الناخبين على الصعيد الوطني شاملة إلى حد يكفي بحلول نهاية آب/أغسطس لإعطاء انتخابات عام ٢٠٠٤ الأساس الواسع المطلوب لتزويد الرئيس المنتخب بالشرعية الكاملة.

٦٨ - بيد أن الجوانب الأخرى من العملية السياسية لم تتقدم بنفس السرعة. فمن وجهة نظر الشروط الأساسية للانتخابات، لا تزال مسألة توفر أرقام موثوقة لسكان المقاطعات الـ ٣٤ لم تحل، وتعتبر من الأسباب الرئيسية وراء قرار الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بتأجيل الانتخابات البرلمانية. بيد أن نزاع السلاح يعتبر أيضا متخلفا عن مواعده المقرر، الأمر الذي يفسر عموما تأييد الأغلبية الساحقة من الأفغانيين للقرار التي اتخذته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. ولا يزال المفهوم السائد في جميع أنحاء البلد بالفعل، هو أن نتائج الانتخابات على الصعيد المحلي ستكون نتيجة مباشرة لوجود أو عدم وجود الميليشيات. وفيما يتجاوز عملية نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يبين التقرير المشترك الأول عن ممارسة الحقوق السياسية الذي أصدرته اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، أنه لا بد من إحراز تقدم في مجالات أخرى من أجل هيئة أرضية تتسم بالإنصاف بين القوى السياسية.

٦٩ - كما اتسمت الفترة قيد الاستعراض بارتفاع حدة التحدي الذي تفرضه المخاطر الرئيسية الثلاثة في وجه توطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، وهي عنف المتطرفين، والتنافس بين الفصائل، وصناعة المخدرات. وقد تكثفت الهجمات التي شنها المتطرفون وعمليات التسلل عبر الحدود، ولا سيما في جنوب البلد، وبينما أظهر النجاح في تسجيل النخبين العزلة السياسية لهذه الجماعات، فإن انعدام الأمن الذي لا تزال تتسبب فيه يؤدي بصورة فعالة إلى حرمان عدد من المجتمعات المحلية من منافع التعمير، ويوسع من نطاق أعباء قوى الأمن الموجودة، ويخفض من سرعة عملية نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويضع بوجه عام عبئا ثقيلا جدا على كاهل الدولة الأفغانية الجديدة والهشة. كما تجلت المشاكل المتصلة بالتنافس بين الفصائل في الأشهر الأخيرة بوقوع الحوادث في هرات وبدغيس وغور وفرياب وبلخ، التي أظهرت وجود ميل لدى الزعماء المحليين إلى استعمال العنف للإخلال بتوازن القوى في سلسلة من المقاطعات التي لم يتمكن الجيش الوطني الأفغاني بعد من العودة إليها. وأخيرا، لم تثبت جهود الاستئصال والمكافحة قدرتها على احتواء نمو زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وترافق كذلك بزيادة في مستوى الفساد الذي يؤثر في الحكومة على الصعيدين المحلي والمركزي.

٧٠ - وفي ظل هذه الخلفية، لا بد لي من أن أؤكد مرة أخرى الأهمية الحيوية لتقديم المساعدة الأمنية إلى أفغانستان. ومن الجوهرى توفير آفاق أفضل لنجاح العملية الانتخابية، إلا أن من الضروري أيضا أن تقوم هذه المساعدة مقام رادع ضد العنف بين الفصائل، والمساعدة على نشر قوات الأمن الأفغانية، ولا سيما مساعدتها على مكافحة اقتصاد المخدرات غير المشروعة. ولا يزال تقديم هذه المساعدة مطلبا ملحا كما كان بعد توقيع

اتفاق بون. وقد شعرنا في هذا الصدد، بالتفاؤل من جراء القرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي في قمتها في اسطنبول بإتاحة مزيد من القوات لأفغانستان وآمل بأن تنشر قبل الانتخابات الرئاسية بوقت كافٍ وإلى ما بعدها بوقت كافٍ. وييدي شعب أفغانستان، من خلال تسجيل الناخبين، أنه مستعد لاغتنام الفرصة التي تتيحها له عملية بون لبناء بلد جديد ودولة جديدة، ومواجهة المخاطر في هذه العملية. ومن المؤكد أن هذه المهمة شاقة من وجوه عدة، إلا أن شعب أفغانستان يواجهها مع ذلك بشجاعة وثقة. وهو يستحق دعمنا الثابت.

٧١ - وختاماً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لما يبذلونه نيابة عن أفغانستان من جهود متواصلة مخلصة.

الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات

ألف - جدول زمني للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

التاريخ	عدد الأيام قبل الانتخابات	المناسبة
الجمعة، ٩ تموز/يوليه	٩٢	الإعلان عن موعد الانتخابات، نشر التقويم الانتخابي
السبت، ١٠ تموز/يوليه	٩١	فتح باب الترشيحات
الاثنين، ٢٦ تموز/يوليه	٧٥	إغلاق باب الترشيحات
		الموعد النهائي لتقديم استقالات القضاة والحامين والمسؤولين المرشحين
الخميس، ٢٩ تموز/يوليه	٧٢	إصدار القائمة الأولية للمرشحين
السبت، ٣١ تموز/يوليه	٧٠	احتتام إدخال بيانات تسجيل الناخبين في معظم المقاطعات
الاثنين، ٢ آب/أغسطس	٦٨	الموعد النهائي لتقديم اعتراضات الجمهور
		الموعد النهائي لقيام الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بإخطار المرشحين بنقص الترشيحات
الاثنين، ٩ آب/أغسطس	٦١	الموعد النهائي لتصحيح الترشيحات الناقصة
الثلاثاء، ١٠ آب/أغسطس	٦٠	إعلان الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات عن القائمة النهائية للمرشحين
		الموعد النهائي لإنشاء اللجنة المعنية بوسائل الإعلام
الثلاثاء، ٢٤ آب/أغسطس	٤٦	احتتام إدخال بيانات تسجيل الناخبين
الأحد، ٢٩ آب/أغسطس - الخميس، ٢ أيلول/سبتمبر	٣٧ - ٤١	إعلان القوائم الانتخابية المؤقتة وتقديم الطعون بشأنها
الثلاثاء، ٧ أيلول/سبتمبر	٣٢	افتتاح الحملة الانتخابية
الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر	٢٥	الموعد النهائي لبت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في جميع الطعون المقدمة ضد القوائم الانتخابية
الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر	١٥	تصديق الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات للقوائم الانتخابية وإعلانها بصورة نهائية
الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر	٣	احتتام الحملة
السبت، ٩ تشرين الأول/أكتوبر	صفر	يوم الانتخابات

باء - جدول زمني دلالي للانتخابات البرلمانية

عدد الأيام قبل الانتخابات	الشهر	المناسبة
١٢٠ على الأقل	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	توقيع رئيس الجمهورية للمرسوم القاضي بتعيين الحدود بين المقاطعات
١١٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	الموعد النهائي لتقديم الاعتراضات على الحدود الانتخابية
٩٠ على الأقل	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	تقديم المكتب المركزي للإحصاءات لأرقام السكان لكل مقاطعة ومنطقة
		إعلان الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات عن موعد الانتخابات ونشر التقويم الانتخابي
		فتح باب الترشيح
٧٥	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	الموعد النهائي لتقديم الترشيحات إلى الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات
		الموعد النهائي لتقديم استقالات القضاة والمحامين والمسؤولين الذين يعتزمون الترشيح
٦٨	شباط/فبراير ٢٠٠٥	انتهاء الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات من اتخاذ القرارات المتصلة بأحقية المرشحين
٦١	شباط/فبراير ٢٠٠٥	تصحيح المرشحين لنواقص الترشيحات
		الموعد النهائي لتقديم اعتراضات الجمهور على المرشحين
٦٠ على الأقل	شباط/فبراير ٢٠٠٥	قيام الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بإعادة تشكيل اللجنة المعنية بوسائط الإعلام
		إعلان الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات لقوائم الأحزاب والمرشحين
٣٢ - ٣	آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٥	الحملة
١٥	آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٥	تصديق الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات على القوائم الانتخابية
	نيسان/أبريل ٢٠٠٥	يوم الانتخابات